

Business Incubators As A Mechanism To Support And Support Stratups projects

Aziez Samia ¹, Nadjem Mohammed Abou Kwiat ², Ahmed Ramdane Nouba ³

¹ Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, aziezsocio@gmail.com

² Higher Institute of Science and Technology Ouled Ali, Lybia, najmaala9@gmail.com

³ Higher Institute of Science and TechnologySouk El Khmis, Lybia, Bennoba9@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received:23/01/2020

Accepted:08/03/2020

Online:30/12/2023

Keywords:

small projects,
emerging projects,
business incubators.

JEL Code:M10, M13

ABSTRACT

The study aimed to shed light on business incubators as a mechanism to support and support small projects emerging in Algeria and Libya, due to the great similarity between them, both in the economic, social and cultural environment. This study was divided into four main axes, and the study reached some results.

Despite the efforts made by Algeria and Libya to develop and develop small emerging projects, they are still below the level of ambition, and small projects still face many problems and difficulties.

- The experience of business incubators in Algeria and Libya is a recent experience and needs more support and assistance in order to play an effective role in developing small emerging projects.

حاضنات الاعمال كآلية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة الناشئة

سامية عزيز ¹، ناجم محمد أبوخويط ²، أحمد رمضان نوبه ³

¹ جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، aziezsocio@gmail.com

² المعهد العالي للعلوم والتقنية اولاد علي . ليبيا، najmaala9@gmail.com

³ المعهد العالي للعلوم والتقنية. سوق الخميس، ليبيا، Bennoba9@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2020/01/23

تاريخ القبول: 2020/03/08

تاريخ النشر: 2023/12/30

الكلمات المفتاحية

المشروعات الصغيرة

المشروعات الناشئة

حاضنات الأعمال

JEL Code:M10, M13

المخلص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حاضنات الأعمال كآلية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة الناشئة في الجزائر وليبيا وذلك نظرا للتشابه الكبير بينهما سواء في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال تصميم إطار نظري الهدف منه التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وليبيا حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

-على الرغم من الجهود التي وضعتها الجزائر وليبيا لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة الناشئة إلا انها لازالت دون مستوى الطموح وان المشروعات الصغيرة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات. -ان تجربة حاضنات الاعمال في الجزائر وليبيا هي تجربة حديثة العهد وتحتاج الي المزيد من الدعم والمساندة لكي تلعب دورها الفعال في تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة.

- مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة الناشئة في الوقت الحاضر بأهمية متزايدة في الاقتصاديات المعاصرة لما لها من دور كبير في زيادة النمو و التنمية ودعم الاقتصاد المحلي في اغلب دول العالم، واستجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، ومزيدا من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم للبحث عن الية لدعم المؤسسات الناشئة ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق، والقصد من هذا التوجه هو الاسهام الفاعل في خلق فرص عمل اضافية الي جانب العمل علي توليد الدخل لا أصحاب المشاريع الناشئة والاسهام في تحقيق النمو ، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المختلفة (المصرياتي . 2019).

حيث ادى ذلك الي بروز آليات حديثة تعمل على دعم ومساندة هذه المؤسسات بغض النظر علي طبيعتها ، ومن أهم هذه الاليات التي اعتمدها العديد من دول العالم حاضنات الاعمال كأحد الاليات التي تعمل علي دعم المؤسسات الناشئة وزيادة اعدادها والمحافظة عليها ونموها. حيث تعد حاضنات الاعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الاخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وخلق فرص عمل جديدة كما تعد وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو وتطوير المؤسسات الناشئة وخصوصا المبدعة ، فهي تساعد في التغلب علي مشكلات التأسيس والانطلاق، وخصوصا في ظل الاوضاع الحالية والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الأساسي لها على احتضان المؤسسات الصغيرة الناشئة والمبدعة نظرا لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبلها للأفكار الجديدة، ومن خلال ما تقدم سيحاول الباحثين في هذه الورقة التعرف على حاضنات الاعمال في الجزائر وليبيا وما مدى مساهمتها في دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة الناشئة.

1- مفهوم واهمية المؤسسات الصغيرة الناشئة في الجزائر وليبيا:

1-1- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والناشئة:

تزايد اهتمام دول العالم المختلفة خاصة في السنوات الاخيرة بالمشروعات الصغيرة الناشئة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني ، كما ان تزايد اهتمام المنظمات المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية ، ومؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي وغيرها ، من المؤسسات بتأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة الناشئة وزيادة قدرتها علي تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية (مجلة البحوث التجارية .2008).

ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الناشئة ليس سهل المنال ، وذلك لان تحديد هذا المفهوم يختلف من دولة الى اخرى تبعا للتوجهات والامكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي وطبيعة الانشطة الاقتصادية وتنوع فروعها (قابوسة . 2009).

هناك دول تقدم تعارف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ، ودول أخرى تقدم تعارف قانونية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وأخرى تقدم تعاريف ادارية كما هو الشأن في هولندا ، كذلك تختلف المنظمات الدولية المعنية بهذه المؤسسات والدول المختلفة في تعريف هذه المؤسسات وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف ويشير الجدول التالي لبعض المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في بعض البلدان النامية والمتقدمة.

جدول رقم (01): يوضح المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة في البلدان النامية والمتقدمة

الدولة	العمالة	راس المال
ماليزيا	اقل من 25	500 الف روبية
مصر	35	100 الف جنية
سنغافورة	اقل من 50	250 الف دولار
اليابان	100	28 الف دولار
امريكا	250	اقل من 9 مليون دولار
بريطانيا	200	اقل من مليون دولار
الهند	100	اقل من 500 الف روبية
السودان	30	اقل من 86 الف دولار
ليبيا	25	2.5 مليون دينار
الجزائر	250	4 ملايين جزائري

المصدر: (آخرون، 1987، صفحة 22)

2-1 تعريف المشروعات الصغيرة الناشئة:

تتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة الناشئة وتختلف تبعا لتعدد واختلاف المعايير المعتمدة عليها في تحديد المشروعات الصغيرة ، حيث توجد الكثير من التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة التي تتبناها الكثير من الدول والمؤسسات الدولية ولا يتسع المجال لذكرها وسوف نحاول استعراض بعضا من التعريفات في هذه الدول محاولة لتحديد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ، فهناك اختلاف في الآراء في تحديد تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى لاختلاف امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية . ومن هذه التعريفات السائدة في بعض الدول ما يلي :

2-1-1 التعريف السائد في اليابان :

يستخدم مصطلح المشروعات الصناعية الصغيرة الناشئة ، حيث يضم هذا القطاع المنشآت التي بدأت تدخل قدرا من المكنية في عملياتها ، ولقد استخدم معيار عدد العمال لوضع حد فاصل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة ، حيث ان المنشآت التي يعمل بها 100 عامل فاقل تعتبر منشآت صغيرة ، ولقد ظل هذا المعيار سائدا حتي الحرب العالمية

الثانية ثم ارتفع هذا الحد الفاصل الي 300 عامل مع اضافة معيار اخر هو راس المال , حيث ان المنشآت الصغيرة الناشئة هي تلك المؤسسات التي يقل راس المال بها عن 10 مليون ين (28000 دولار امريكي) .

وهناك نوعان من الصناعات الصغيرة في اليابان يمكن التمييز بينهما هما صناعة مستقلة وصناعة تعتمد علي التعاقد من الباطن (وتشمل نظام الورش المبعثرة ونظام المصانع المتعاقدة) (المجلة العلمية للبحوث التجارية . 2008).

2-1-2 التعريف السائد في الهند:

تم وضع اول تعريف رسمي للصناعات الصغيرة عام 1955، حيث تعتبر المشروعات الصناعية صغيرة اذا كان يعمل بها 50 عاملا فاقل و برأسمال لا تزيد على نصف مليون روبية ولقد تم تعديل هذا التعريف في عام 1959 ليشمل تلك المنشآت التي يعمل بها اقل من 50 عاملا بنظام الوردية ،ثم تم تعديل هذا التعريف في عام 1960 بحيث استبعد معيار عدد العمال وبالتالي اقتصر على معيار الأصول الرأسمالية الثابتة ، ولكن ارتفع الحد الفاصل بناء عليها للصناعات المرتبطة بالأخرى إلى مليون روبية وظل كما هو للصناعات الصغيرة الاخرى (معهد التخطيط القومي . 1981)، غير انه في يونيو 1966 تم تعديل الحد الأعلى لقيمة الأصول الرأسمالية (الآلات فقط) في المشروعات الصغيرة.

2-1-3 التعريف السائد في مصر:

كانت اولى المحاولات تلك التي وردت في تقرير لجنة التجارة والصناعة عام 1952 حيث عرفت المشروعات الصغيرة بانها هي التي تقتصر علي الورش الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من العمال او هي التي يزولها أصحابها ويشغلون فيها عادة بمعاونة بعض الافراد.

كما عرفت مؤسسة التعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة بانها تلك التي يعمل بها عدد قليل من العمال ويكون رأسمالها صغير ونشاطها محدود.

ويعرف جهاز الصناعة الحرفية والتعاون الانتاجي المؤسسات الصغيرة الحرفية بانها تلك المؤسسات التي يعمل بها 9 عمال فاقل . كما تعرفها وزارة التخطيط بانها المشروعات التي يعمل بها 50 عاملا فاقل مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم (المرهاق . 2008) .

2-1-4 التعريف السائد في ليبيا:

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 109/ لسنة 2006 والذي حدد المشروعات الصغيرة الناشئة بانها هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 عاملا ولا يتجاوز قيمة راس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن 2.5 مليون دينار ليبي وعليه لا يوجد تعريف محدد ودقيق للمشروعات الناشئة ونظرا لهذه الاهمية فقد اهتمت دوائر الاعمال بالمشروعات الصغيرة , وقامت بتعريف المشروعات الصغيرة علي اكثر من وجه وهناك بعض المعايير والاسس المتفق عليها والتي يمكن من خلالها تمييز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات

2-1-5 التعريف السائد في الجزائر:

تحقيقا للانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل انضمام الجزائر الي المشروع اليورو متوسطي وتوقيعها علي الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يونيو 2000 اخذ القانون الجزائري

بالتعريف الذي اعتمد عليه الاتحاد الاوروبي، حيث ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاء بموجب اقرار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو رقم 02-17 والمؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 الذي حمل جميع الاطر التنظيمية والقانونية ، والتي تنظم عمل هذه المؤسسات حيث جاء في المواد 5/ 8 / 10/9 علي التوالي الاطار القانوني لتعريفها ولأول مرة تعرف المؤسسة الخاصة اطار قانوني في الجزائر وقد تضمن مفهومها اقتصاديا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتركيز علي حجمها وتجدر الاشارة الي ان المعايير المعتمدة في مختلف الدول لتصنيف هذه المؤسسات غير موحد حيث تختلف باختلاف اقتصاديات كل دولة (لخضر وآخرون . 2019).

2- أهمية المشروعات الصغيرة الناشئة:

تكمن اهمية المشروعات الصغيرة الناشئة في الاتي:

- مساهمتها في توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية بتكلفة استثمارية منخفضة ، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة الناشئة نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وتشغل ما بين 50% الي 60% من اجمالي قوة العمل وتوفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي؛
- تساعد في حل مشكلة ندرة راس المال في معظم الدول النامية فهي تخفض التكلفة اللازمة لخلق فرص العمل؛
- المساهمة في دعم صادرات الدولة حيث تلعب دورا مهما من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي وبالتالي اتاحة فرصة اكبر لتصدير انتاج المؤسسات الكبيرة؛
- مساهمتها في التنمية الاقليمية كونها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي ويرجع ذلك الى تمتع هذه المؤسسات بمرونة اكبر في اختيار اماكن توطنها (زيارى . 2007)؛

تعتبر المشروعات الصغيرة احدى الفعاليات الاقتصادية الهامة والداعمة لخلق فرص العمل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية ، وذلك لدورها المحوري في تحسين نوعية الانتاج وزيادة الدخل وتنمية الابتكار ودعم المبادرين وقد بادرت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة وذلك لقدرتها على حل جملة من المشاكل التنموية وفي مقدمتها التوظيف وتوفير السلع الضرورية وبالنظر الى دورها في بلادنا فأنها لا زالت دون مستوى الطموح ولا زالت لا تحقق الاسهامات المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية .

المشروعات الصغيرة ذات اهمية كبيرة باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخامات المحلية ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد من خلال عمليات سد الحاجات والعزوف عن استيراد السلع المثيلة والاسهام الفعال في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية (المرهاق . 2008) .

2- الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الجزائر وليبيا.

علي الرغم من ان هذه المشروعات تتميز بخصائص جيدة الا انها تتعرض لبعض المشاكل والصعوبات التي تحد من مساهمتها في عملية التنمية ويمكن اجمال هذه الصعوبات في الآتي:

2-1 سوء الادارة ونقص الخبرة:

نقص الخبرة في تنظيم المشروعات الصغيرة وإدارتها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى فشلها وقد يكون مالك المشروع هو المدير وقد لا يمتلك الخبرة الكافية لإدارته وتشغيله بشكل اقتصادي يحقق أقصى معدلات الربح بأقل تكلفة وعليه يجب إيجاد سياسات تدريبية لتطوير القدرات والكفاءات الإدارية التي تتولى الإشراف على هذه المشروعات وإدارتها.

2-2 محدودية مصادر التمويل :

المشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى رأس المال لمرحلة التأسيس فقط ولكنها تحتاج إليه في أثناء مرحلة التشغيل والنمو وبالتالي فإن قلة الموارد المالية تؤدي إلى فشل المشروع ونظراً لأن طبيعة المشروعات الصغيرة هي سرعة النمو والتوسع فهي تسعى للحصول على التمويل من خلال صاحب المشروع الصغير والذي يعتمد على مدخراته الخاصة أو مدخرات العائلة أو من الأرباح التي يحققها حيث أن معظم هذه الأرباح يعاد استثمارها داخلياً ، وقد تلجأ بعض المشروعات للتمويل الخارجي من المؤسسات المالية مثل البنوك وغيرها ، ولكن التمويل من الخارج لا يمكن الحصول عليه بسهولة بسبب المخاطر التي تواجهها هذه المشروعات لأنها تتأثر كثيراً بالمتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية حيث أنها ليست لها مقومات للصمود في وجه التغيرات.

بشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر من الصعوبات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أنها في الأخيرة أكثر حدة أو أشد تأثيراً نظراً لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال (عبد الخالق .2003).

2-3 عدم اتباع الأسلوب الحديث في مجال التسويق:

غياب تخطيط التسويق وإبحاث التسويق وعدم الاستفادة من الكفاءات والمهارات المدربة تبرز المشكلات المرتبطة بالتسويق مثل صغر حجم السوق المحلية والتشابه بين منتجات المشروعات الصغيرة والكبيرة أن التطور الكبير الذي تشهده الأسواق الناتجة عن السلطة التي يفرضها المستهلك على السوق لكونه هو الذي يحدد ما يشاء لأن رغبات المستهلك هي من تحدد طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات ، هذا الأمر جعل الأساليب التسويقية التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق وتعرض هذه المشروعات لمنافسة من قبل المشروعات الكبيرة كل هذا جعل من الشأن التسويقي إحدى المشكلات التي يجب على إدارة المشروعات الصغيرة أو المعنيين برعايتها وضع حلول لتجاوزها (عبد . 2005).

2-4 عدم اتباع أساليب التخطيط الجيدة:

تقوم بعض المشروعات في بعض الأحيان بالتوسع غير المدروس أو غير المخطط له في العمليات الانتاجية ولا تهتم بأساليب البحث العلمي وتدريب الأيدي العاملة مما يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاج فيها .

2-5 صعوبة توفير الآلات والمعدات الأولية:

من الصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة الناشئة هي كيفية توفير المعدات الأولية والحصول عليها ففي بعض الأحيان يتم استيراد هذه الآلات والمعدات من الخارج وهذا يشكل صعوبة تواجه صاحب المشروع.

2-6 ندرة المعلومات وصعوبة الحصول عليها:

من اخطر المشاكل التي يتعرض لها المشروع الناشئ هو عدم قدرته علي الحصول علي المعلومات الجيدة في الوقت المناسب وذلك لا اتخاذ القرار الاداري الجيد في احدى مجالاته سواء كانت التمويلية او الانتاجية او التسويقية.

2-7 صعوبة اختيار موقع المشروع:

الحصول علي موقع مناسب للمشروع يتبر من اهم المشاكل بالنسبة للمشروعات الصغيرة الناشئة، حيث يفضل ان يكون موقع المشروع في مركز المدينة ليكون قريبا من البنوك والاسواق والمستهلكين وتوافر وسائل النقل والاتصالات ولكن الحصول علي هذا الموقع قد يحتاج الي دفع مبالغ كبيرة جدا قد تتجاوز في بعض الاحيان راس مال المشروع نفسه ومع هذا تضطر المشروعات الناشئة لدفع هذه المبالغ حتي تتمكن من الحصول علي الموقع، حيث تقوم بهذا العمل بهدف الاستقرار وتثبيت مشاركتها في السوق وخلق علاقات ثابتة مع زملاء جديدين الا ان انها سرعان ما تضطر لتغيير هذا الموقع بسبب النمو ولحاجة المشروع للتوسع السريع.

2-8 مشكلات العمالة:

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الاساسية التي لا يمكن للمشروعات الناشئة الصغيرة ان تتجاوزها بسهولة رغم اعتماد الغالبية علي اصحاب المشروعات انفسهم ، لذا فان نقص العمالة المدربة من القوى العاملة يعتبر من اهم الصعوبات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة (عبدة . 2005).

وهناك صعوبات ومعوقات اخرى يمكن الاشارة اليها باختصار تتمثل في الاتي:

- ارتفاع اسعار بعض الخدمات المتعلقة بالبنية الاساسية مثل الكهرباء، والنقل وغيرها،
- ضعف المدخرات الفردية لدى صغار المستثمرين مما يحول دون قيامهم باستثمارات في مجال الصناعات الصغيرة وتقضيلهم ممارسة الاعمال الحرة التي تدر ربحا سريعا دون تحمل اية مخاطر ؛
- مشاكل البيروقراطية وهي من اهم المشاكل التي تقابل اصحاب المشروعات الناشئة عند اتصالهم بالجهات الحكومية والاجهزة المعنية بالمشروعات الصغيرة ؛
- عدم ترابط معظم الصناعات الصغيرة مع القطاعات الصناعية الكبيرة ؛
- عدم الانتشار الاقليمي الكامل للصناعات الصغيرة وتركز معظمها في المدن الكبيرة ؛
- الديون المعدومة وهي نتيجة البيع بالأجل الا ان مردود مثل هذه السياسة يكون مكلفا ويعرض المشروع للخطر والخسارة لعدم قدرة المشروع علي تحصيل ديونه؛
- عدم متابعة التطورات البيئية المتلاحقة؛
- المنافسة حيث لا تملك المشروعات الصغيرة الامكانيات المادية والبشرية لمواجهة التحدي والمنافسة مما يؤدي الي اهمال المنافسين وعدم متابعة نشاطهم (المنصوري . 2008)،
- التأثر بحالة الاقتصاد المحلي فمثلا في حالة الركود تتأثرا سلبا وقد لا تستطيع ان تتحمل اكثر من اشهر كحد اقصى وفي نفس الوقت تكون اقل قدرة من غيرها علي الاستفادة من الفرص التي تولدها حالة الازدهار؛
- الاجراءات الادارية والقانونية الطويلة في الحصول علي التراخيص وكذلك خضوع هذه المشروعات لرسوم التسجيل ورسوم الضرائب والجمارك علي ما تورده من الخارج.

وبالتالي يمكن مواجه الصعوبات والمشاكل السابقة بتوفير وسائل الدعم والرعاية والمساعدات لهذه المشروعات سواء كان ذلك في مجال التمويل او التسويق والعمالة والخدمات والادارة كذلك العمل علي توفير الظروف المناسبة والبيئة الملائمة لتطوير ونمو هذه المشروعات حتي تتمكن من ان تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية.

3- حاضنات الاعمال المفهوم والاهمية:

3-1 مفهوم حاضنات الاعمال.

الحاضنات عبارة عن آلية ترى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلي حاضنة تضمه منذ مولده لتحمية من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية حتي يكون مؤهلا في المستقبل لذا تعتبر الحاضنات اداة تنمية اقتصادية ، مصممة لتسارع في نمو ونجاح المشاريع من خلال توفر الموقع ومصفوفة من الموارد والخدمات المساندة (مادي . 2009).

3-2 تعريف حاضنات الاعمال.

تعرف الحاضنات على انها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني ، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع اولي يمكنه من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (من سنة الي ثلاثة سنوات) ويمكن لهذه المؤسسات ان تكون تابعة للدولة او ان تكون مؤسسات خاصة او مؤسسات مختلطة غير ان تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما قويا. وتعرف ايضا بانها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الاعمال من اجل تحويل المشروع الي خطة عمل (دلي . 2018).

كما عرفها الاسكوا : بانها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن ، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبراؤها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في اقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق (عبدالرحمن . 2005 . ص 4). في حين عرفت الجمعية الوطنية الامريكية لحاضنات الاعمال (NBIA) بانها اداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الاعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الاعمال والهدف الاساسي لحاضنات الاعمال هو انتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج الحاضنة قادرة ماليا علي النمو والاستمرار . وتعرف ايضا بانها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الامكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته وتدار هذه المنظومة عن طريق ادارة معينة متخصصة تقدم جميع انواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع وتقدم لهم الدعم المالي والفني والاداري (هيكل . 2003 . 189).

3-3 أهمية حاضنات الأعمال:

تكمن اهمية الحاضنات في انها من المؤسسات التي اثبتت جدارتها في الاسهام بتحويل نتائج البحوث والمبادرات الى منتجات قابلة للتسويق ، بحيث تؤدي إلى منتجات قابلة للتسويق، بحيث تؤدي الي دعم وتنمية مشروعات صغيرة غير قادرة بمفردها علي مواجه التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية والفنية والتقنية التي تطلبها هذه المشروعات ولتتمكنها من النجاح والنمو حتي تكون لها قيمة اقتصادية وقدرة تنافسية بالاعتماد على الذات، ان فكرة مد يد العون

والمساعدة لتخطي الظروف الصعبة والتحديات القاسية ، فكرة يؤيدها الدين الاسلامي الحنيف الذي يدعو للتعاون على البر والتقوى وفعل الخير وينهى عن المنكر وحتى في ثقافات الشعوب عموما والثقافة العربية علي وجه الخصوص مرجعيات لها قيمتها في احتضان المحتاج حتي يقوى بنفسه على اشباع حاجاته (السنوسي. 2003. ص 13) .

وتزداد أهمية حاضنات الاعمال في هذا العصر الذي يعرف بعصر العولمة والمعلوماتية والذي يدفع بإلحاح نحو زيادة القدرة التنافسية ودعم المشروعات الصغيرة التي لا تستطيع بمفردها على ذلك خاصة في ظل جملة من التحديات والتي يمكن ايجازها في الآتي:

-تحديات ترجع الي متطلبات التأسيس؛

-تحديات تتصل بالتمويل؛

-تحديات تكنولوجية؛

-تحديات تتعلق بالمعلوماتية.

3-4 أهداف حاضنات الاعمال:

الهدف الاساسي لحاضنات الاعمال هو احتضان المشروعات الصغيرة والمتميزة وتقديم المكان المجهز بكافة المرافق والخدمات مقابل اجور رمزية , ويمكن القول بان حاضنات الاعمال تحقق في نفس الوقت اهدافا للمشروعات وأهدافا اخرى للمجتمع (هيكل. 2003).

فبالنسبة لمشروعات الاعمال الناشئة نجد ان الحاضنات تعمل على تحقيق الآتي:

-تقليل مخاطر الاعمال المرتبطة بالمراحل الاولى لبداية نشاط المشروع؛

-تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير انتاجه؛

-تجنب الازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضعف التكاليف؛

-ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والادارية والقانونية التي تواجه المشروع؛

-بالنسبة للمجتمع الذي تعمل في ظله الحاضنة يمكن القول بانها سوف تهدف الي تدعيم هذا المجتمع من خلال -

زيادة عدد المشروعات مما يؤدي الي تنمية الاقتصاد الوطني؛

-زيادة فرص العمل وتشجيع الصناعات المحلية؛

-زيادة معدلات الدخل في المجتمع؛

-تدعيم وتشجيع المشروعات التي يحتاج اليها السوق المحلي (السنوسي . 2003).

3-5 انواع حاضنات الاعمال:

تتنوع الحاضنات بحسب مجالاتها وطبيعة تكوينها ويمكن ان نجد وفقا لهذه المعطيات انواعا متميزة للحاضنات دون تجاهل للقواسم المشتركة بين كافة الحاضنات وعلي الاخص الاهداف العامة للحاضنات واليات الادارة وبالتالي نجد ان الحاضنات تأخذ عدة اشكال وانواع وفقا لهذه المعايير.

3-5-1 من حيث المكان: قسمت الحاضنات الي مجموعتين تبعا لنوع الحاضنة حيث ان هناك حاضنة تقدم المكان وهناك حاضنة مفتوحة بلا جدران.

3-5-2 من حيث التخصص: حسب نوع الاعمال هناك حاضنة عمال عامة واخرى تكنولوجية متخصصة وهناك حاضنة اعداد الكوادر البشرية .

3-5-3 من حيث الربح: هناك حاضنات تهدف الي تحقيق الربح واخرى غير ربحية مثل الحاضنات التي تعود ملكيتها للدولة فهي لا تسعى لتحقيق ارباح وانما الهدف منها هو تقديم الخدمات والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية المبدعة (المزيدي . 2000 . 29).

3-5-4 من حيث الطبيعة: تنقسم الحاضنات وفقا لطبيعتها إلى

حاضنات عامة واخرى اكااديمية، حيث يقصد بالنوع الاول الحاضنات التي يتم إنشائها بواسطة الجهات الحكومية أو أجهزة الإدارة المحلية أو جمعيات رجال الاعمال أو الغرف التجارية وتتمتع هذه الحاضنات بدرجة مرتفعة من الدعم الرسمي حيث ترتبط اهدافها بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أما الحاضنات الاكاديمية فهي حاضنات غير ربحية وهي حاضنات تابعة للجامعات ومراكز البحوث وتهدف الي ربط الجامعة بما تقدمه من دراسات وابتكارات وبحوث بالمجتمع.

3-6 عوامل نجاح اقامة حاضنات الاعمال:

يتطلب انشاء حاضنات الاعمال تضافر العديد من الجهود بما يؤدي في النهاية الي تحقيق الاهداف التي يمكن ان تحققها الحاضنة وهناك مجموعة من العوامل التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اقامة حاضنات الاعمال منها -تحديد الهدف الذي تسعى الحاضنة الي تحقيقه؛ -تحديد نوعية المشروعات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة.

4- واقع حاضنات الاعمال في الجزائر وليبيا:

4-1 حاضنات الاعمال في الجزائر:

عرفت حاضنات الاعمال في الجزائر تحت مسمى مشاتل المؤسسات في القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة حيث ذكرها في نص المادة (20). تنشأ هياكل تابعة للوكالة تتكون من: -مراكز دعم واستشارة (مراكز التسهيل سابقا) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الاساسية دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانماؤها وديمومتها ومرافقتها؛ -مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها؛

وعليه تجسدت حاضنات الاعمال في الجزائر في شكل مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل ودعم هذه المؤسسات

4-2 مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة في الجزائر.

4-2-1 مشاتل المؤسسات:

تقرر انشاء مشاتل المؤسسات مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 2003 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات وعرفت بموجب هذا المرسوم في المادة الثانية بانها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتخذ مشاتل المؤسسات احد الاشكال التالية: **الحضنة:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث وتجدر الإشارة الى ان وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سعت الى انشاء احدى عشرة حاضنة في كل من الولايات التالية: الاغواط : باتنة : البليدة : تلمسان : سطيف : عنابة : قسنطينة : وهران : الوادي : تيزي وزو : الجزائر العاصمة. بالإضافة إلى أربع ورشات في كل من الجزائر العاصمة: سطيف . قسنطينة . وهران (زميت . 2015).

4-2-2 مراكز الدعم والاستشارة:

تقرر انشاء مراكز الدعم والاستشارة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الاساسي لمراكز الدعم والاستشارة وهي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف الى دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانماؤها وديمومتها ومراققتها وتجدر الإشارة فيما يخص مراكز الدعم والاستشارة بانه قد انشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية اربعة عشر مركزا للدعم والاستشارة كمرحلة اولي علي مستوى أربعة عشر ولاية (الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الاغواط، سيدي بلعباس، غرداية).

وتم انشاء واحد وعشرون مركزا في مرحلة ثانية ليلبلغ عدد المراكز خمسة وثلاثين مركزا.

4-2-3 أهداف مشاتل المؤسسات:

- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات علي تنظيم أفضل.

4-2-4 مهام مشاتل المؤسسات:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة التأسيس لمدة معينة؛
- تسيير وإيجار المحلات، حيث تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع ؛
- تقديم ارشادات خاصة حيث تتولي المشتلة مرافقة ومتابعة اصحاب المشاريع قبل انشاء مؤسساتهم وبعدها.

4-3 واقع حاضنات الاعمال في ليبيا:

تعتبر التجربة الليبية في مجال حاضنات الاعمال من التجارب الحديثة مقارنة مع تجارب الدول الاخرى سواء العربية او الاجنبية، وجاءت فكرة حاضنات الاعمال في ليبيا نتيجة استراتيجية جديدة اعتمدتها الدولة الليبية لتحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي والتشجيع علي توسيع قاعدة الملكية , حيث اصبح من الضروري الاهتمام اكثر بتطوير وتشجيع اقامة مشروعات صغيرة , ودعم هذا التوجه بكل الاساليب الممكنة كونها الحل المنطقي والفعال والذي يمكن الاعتماد عليه لتشغيل الاعداد المتزايدة من الشباب والذي يتطلب توفير فرص العمل لهم (ناجم. 2010).

في الآونة الاخيرة ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة في ليبيا غير ان معظمها يفتقر للقدرة علي الابتكار والتجديد والصمود في وجه العثرات حيث اعتمدت معظمها علي العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز علي متطلبات واحتياجات السوق الحقيقية وهذا ما ادى الي ظهور العديد من المشاكل، وتشير بعض الدراسات المتخصصة في

المشروعات الصغيرة الناشئة بان معظم منتجات هذه المشروعات تتشابه وترتكز علي منتجات استهلاكية مثل الأثاث والمنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي (مجلة القوى العاملة. 2005).

وقبل الشروع في تناول حاضنات الاعمال في ليبيا سوف نستعرض بعض الخطوات التي سبقت تطبيق فكرة حاضنات الاعمال والتي كانت نوعا من انواع دعم المشروعات الصغيرة الناشئة وكانت كالاتي:
-تبني برنامج الاسرة المنتجة والتشاركيات الجماعية الانتاجية والخدمية وذلك تنقيدا للخطط الحكومية؛
-وضع خطط مساندة من قبل بعض القطاعات والاجهزة التنفيذية المختلفة بتقديم الدعم للمشروعات الناشئة؛
-استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لا قراض الراغبين بإقامة هذا النوع من المشروعات .
- في سنة 2001ف خصص بالميزانية العامة مبلغ 400 مليون دينار لبيي لتتقيد برنامج التحول للإنتاج استفاد منه (22646) مواطنا حيث بلغ عدد الانشطة التي منحت لها قروض عدد (6329) نشاطا انتاجيا وعدد (1419) نشاطا خدميا , كما خصص بميزانية التنمية لسنة 2002 مبلغ (195) مليون دينار لبيي للمصارف المتخصصة لا قراض المشروعات الصغيرة الناشئة.

وعلي الرغم من كل الجهود السابقة والتي بذلت في السابق والاموال الطائلة التي وظفت لا قراض الشباب لا قامة هذه المشروعات فأنها واجهت العديد من المشاكل والصعوبات.
-تم استحداث قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل والذي حمل علي عاتقه حل مشكلة البطالة بالدرجة الاولى وتنظيم الجهاز الاداري للدولة (عثمان. 2009).

بناء علي الورقة التي قدمت للجنة الشعبية العامة بعنوان (رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية) والتي اعتمدتها امانة اللجنة الشعبية العامة بموجب قرارها رقم (237) لسنة 2007 ف باعتبارها برنامجا وطنيا لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة البطالة صدر قرار بشأن مباشرة العمل في مشروع حاضنات الاعمال التي ترعي المشروعات الصغيرة الناشئة وتوفر لها الحماية الكافية التي تحقق مستهدفاتها (معتوق . 2005).

فقد شرع البرنامج في تنفيذ فكرة حاضنات الاعمال في ليبيا , حيث تم التعاقد مع دار الخبرة الاردنية في بداية 2009 لا نشاء وتسيير هذه الحاضنات وذلك نظرا لخبرة هذه المؤسسة في هذا المجال حيث تم افتتاح حاضنة اعمال طرابلس بتاريخ 7- 3- 2009 من قبل امين اللجنة الشعبية العامة د. البغدادي وتحديدا في محلة عرادة طرابلس وافتتاح حاضنة اعمال بنغازي بتاريخ 7- 4- 2009 من قبل مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وبتاريخ 19- 4- 2009 تم افتتاح حاضنة اعمال سبها من قبل مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وبتاريخ 14- 10- 2009 تم افتتاح حاضنة تقنية بمدينة طرابلس.

4-3-1 مكونات الحاضنة:

اماكن مجهزة بالمعدات الضرورية مثل الات التصوير واجهزة الحواسيب المتصلة بشبكة المعلومات الدولية والبريد المصور ومكاتب وقاعات للاجتماعات.

4-3-2 أهداف الحاضنات في ليبيا: تهدف حاضنات الاعمال في ليبيا الي تعزيز روح المبادرة لدى الشباب ونشر ثقافة الاعتماد علي الذات ومساعدته علي تأسيس مشاريع جديدة او توسعة مشاريع قائمة بما يساعد علي دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

4-3-3 الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال في ليبيا :

تقدم حاضنات الاعمال في ليبيا خدمات متنوعة للمستثمرين في المشاريع الريادية الناشئة سواء كانت جديدة او قائمة وتقديم ما يلزم من استشارات ادارية وتقنية ومالية لضمان نجاح المشروع وتشمل ما يلي:

- تطوير الافكار المبتكرة؛
- اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وخطة العمل؛
- الربط بين الرياديين والمؤسسات التمويلية؛
- احتضان المشروعات الواعدة؛
- النصائح والارشادات؛
- الربط مع مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- توسعة المشاريع القائمة؛
- خدمات ما بعد التأسيس؛
- التدريب.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول بان حاضنات الاعمال تعتبر من أهم الاليات التي اعتمدتها معظم دول العالم وذلك للمساهمة من خلالها في القضاء علي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة في كل دول العالم وبالخصوص في الدول النامية والتي منها الجزائر وليبيا ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة نتائج منها ما يلي:

- 1-على الرغم من الجهود التي وضعتها الجزائر وليبيا لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة الناشئة الا انها لازالت دون مستوى الطموح وان المشروعات الصغيرة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات .
- 2-تجربة حاضنات الاعمال في الجزائر وليبيا هي تجربة حديثة العهد وتحتاج الي المزيد من الدعم والمساندة لكي تلعب دورها الفعال في تنمية المشروعات الصغيرة الناشئة .
- 3-تساهم مشاغل الاعمال في الجزائر وحاضنات الاعمال في ليبيا مساهمة ضعيفة في تقديم الخدمات لمنتسبيها من استقبال وتوجيه وارشاد .

بناء علي النتائج السابقة يمكننا ان نطرح التوصيات التالية:

- 1- توعية الشباب بأهمية قطاع المشروعات الصغيرة؛

- 2- التوسع الافقي في اقامة حاضنات الاعمال علي ان تشمل كافة المدن والقرى والأرياف علي ان توفر لها كافة الامكانيات وخاصة البنية التحتية اللازمة لاستمرار نشاطها؛
- 3- نشر الوعي بين المستثمرين ورجال الاعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات؛
- 4- ضرورة متابعة المؤسسات المحتضنة بعد الخروج من الحاضنة ومحاولة مساعدتها للنهوض بأعماله وحل كافة الصعوبات التي قد تواجهها.

قائمة المصادر والمراجع:

- سالمه المصراي . (2019) التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الاعمال والدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي . ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي جامعة مصراته . ليبيا .
- شذى دلي . (2018) دور حاضنات الاعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجارب مختارة وامكانيات تطبيقها في العراق . مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية.
- الهاجري عبدالله . (2015) دور حاضنات الاعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت . بحث مقدم الي الملتقي العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية . تونس .
- زميت الخير . (2015) مساهمة حاضنات الاعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . واقع التجربة الجزائرية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة اكلي محند اولحاج . الجزائر .
- ابوخويط . ناجم . (2010) دور حاضنات الاعمال في تنمية وتطوير المشروعات الصغرى . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة طرابلس . ليبيا .
- علي قابوسة (2009) معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيلها في الجزائر . مؤتمر تهيئته الاعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة . معهد التخطيط . طرابلس . ليبيا .
- جمعة عثمان مادي . (2009) دور حاضنات الاعمال في نجاح ودعم وتشجيع الابداع لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة . مؤتمر تهيئته بيئة الاعمال لإنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة . معهد التخطيط . طرابلس . ليبيا .
- رمضان المرقاق . (2008) دراسة لتجارب بعض الدول في مجال دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة ورشة عمل حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة . هون . الجفرة . ليبيا .
- زياري بلقاسم . (2007) العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة فرحات عباس . سطيف الجزائر .
- عبد الرحمن الجعفري . (2005) حاضنات الاعمال ومستقبل الاعمال الصغيرة . مجلة البحوث التجارية . العدد الثاني . المجلد السابع والعشرون . جامعة الزقازيق . مصر .
- معتوق محمد معتوق . (2005) ورقة بشأن المشروعات الصغرى . مجلة القوى العاملة . العدد الرابع . طرابلس .
- فتحى السيد عبدة . (2005) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية . مجلة القوى العاملة . العدد الثاني . الصيف . 2005 .
- محمد هيكل . (2003) مهارات ادارة المشروعات الصغيرة . مكتبة النيل ، القاهرة . مصر .
- رمضان السنوسي . (2003) حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة . المركز العربي لتنمية الموارد البشرية . بنغازي . ليبيا .

- هشام عبد الخالق . (2003) دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . مصر .
- المزيدي . (2000) دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المشاريع الابداعية . مؤتمر المشروعات الصغيرة . القاهرة
- كامل المنصوري . (2000) ادارة المشروعات الصغيرة . دار الحامد للنشر . عمان . الاردن .